الخطوات الأولى نحو حوار نووي في الشرق الأوسط*

١٨ نوفمبر ٢٠١١
هلسنكي – فنلندا

عَقدت لجنة الباجواش الفنلندية، بالتعاون مع معهد إيريك كاسترين للقانون الدولي وحقوق الإنسان، واتحاد السلام الفنلندي، ولجنة السلام الفنلندية – ندوتَهُم السنوية في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني)، في جامعة هلسنكي، كلية الحقوق، حول موضوع "*الخطوات الأولى نحو حوار نووي في الشرق الأوسط*".

تهدف الندوة إلى تقديم توصيات جديدة، محددة ومبتكرة، لإطلاق حوار وطني ودولي مبنيٍّ على الخبرة العملية والعلمية للمدعوين، حول كيفية بدء حوار حول الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وتم إنجاز معظم العمل من خلال ثلاث مجموعات عمل مختلفة:

١- مجموعة العمل الأولى: الحوار السياسي (برئاسة: د. باربارا زانكيتا، المعهد الفنلندي للشؤون الدولية).

٢- مجموعة العمل الثانية : الحوار الفني (برئاسة: أولي هاينونن، معهد هارفارد كينيدي الحكومي).

٣- مجموعة العمل الثالثة: أهليّة الحوار- صراع الحضارات (برئاسة: أ. ريجو هاينونن).

(١) توصيات مجموعة العمل السياسية (مؤتمرات الباجواش الفنلندية، ٢٠١١/١١/١٨)

الرئيس: د. باربارا زانكيتا، المعهد الفنلندي للشؤون الدولية.

المقرر: د. كاتارينا سيمونين، لجنة الباجواش الفنلندية.

نقاط البداية الرئيسية:

١- لابد لأي حوار بنّاء أن يُركز على عملية البدء في *الإجراءات*، لا أن يقفز مباشرة بحثا عن النتيجة النهائية. ومع أن توضيح الأهداف يُعدّ أمرا حاسما، إلا أن النجاح في هذه المرحلة ينبغي قياسه ليس بتحقيق الأهداف أو عدم تحقيقها بل الأحرى أن يكون المرجع في تقييم النجاح هو الانطلاق الفعلي لعملية تؤدي مع الوقت إلى تحقيق الأهداف.

٢- يجب أن يُنظَر إلي المفاوضات من قِبَل الأطراف المعنية على أنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى *تدعيم أمنها القومي وليس إلى إضعافه*.

وسائل بدء حوار نووي (أو حول أسلحة الدمار الشامل) في غياب التقدم في محادثات سلام شامل مع إسرائيل:

١- من وجهة النظر التي تقول إن التاريخ أثبت أن معاهدات الحد من التسلح هي بطبيعتها *معاهدات بين الخصوم* وأن العلاقات السلمية *ليست* مطلوبة قبل الدخول في مفاوضات، فإن مجموعة العمل توصي بإلغاء جميع الشروط المسبقة للدخول في حوار.

٢- ينبغي النظر إلى مفاوضات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (أو أسلحة الدمار الشامل) باعتبارها وسيلة لتهدئة الوضع المتوتر، وأنها عملية *منفصلة* عن التقدم في عملية السلام. إن أي بداية إيجابية في أحد الاتجاهات سوف تؤثر في الغالب إيجابيا على إمكانية الدخول في عملية السلام.

٣- إن الدعوة إلى مفاوضات متعددة الأطراف ينبغي أن تكون *شاملة ومفتوحة للجميع*.

---

* الأصل: "First Steps of a Nuclear Dialogue in the Middle East", 18 November 2011, Helsinki, Finland
http://www.pugwash.org/reports/nw/Finnish_Symposium_2011/Finnish_Symposium_Reports.htm
قام بالترجمة إلى العربية د. محمد علام الصنباوي، بريد إلكتروني melsenbawi@gmail.com .

٤- مع أن هناك رغبة في أن تكون المحادثات شاملة قدر الإمكان، وأن يتوفر حافز لإسرائيل على الأخص كي تنضمَّ إليها، فلابد من المضيّ في المحادثات بواسطة الأطراف التي توافق على الحضور. *وينبغي عدم السماح لأي دولة بأن تُعَرِّضَ المبادرة بأكملها للخطر*. وإذا كان من المتعذر حضور دولة ما في البداية، فباستطاعتها أن تنضم في وقت لاحق.

٥- أكد الممثلون الإقليميون هذه الخطوات المحددة : (١) الحاجة إلى ضمان المعاملة المتساوية لجميع الأطراف، (٢) التركيز في البداية على إعلان مبادئ وليس على وثيقة قانونية ملزمة، (٣) فصل المفاوضات بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عن إطار معاهدة حظر الانتشار النووي. وينبغي ربط مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (أو أسلحة الدمار الشامل) بمعاهدة منع الانتشار، ولكن ليس بالضرورة إخضاعه لها.

٦- جَرَى الاعتماد على *وسائل فنية* بهدف تسهيل بدء الحوار: مثل التركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها على الفور من قِبَل الأطراف للحد من التسلح، وضرورة جمع مزيد من البيانات الموثوقة والمحايدة عن أنظمة الأسلحة المُحتجَزة لدى الأطراف.

٧- ينبغي النظر في نظام *الضمانات الخارجية* كوسيلة لتشجيع الأطراف على نزع السلاح عن طريق تعزيز أمنها.

٨- ضرورة فتح نقاش حول ما ينطوي عليه السلاح النووي من تأثير وقدرة على الردع، وصُوَر الدمار الذي سيجتاح المنطقة على نطاق واسع جرَّاء استخدامه. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع النقاش حول مفاهيم المخاطر الإقليمية (المشتركة).

ضرورة التطرق إلى العلاقات الثنائية بين إسرائيل وإيران:

١- في حين أنه من الضروري أن تكون المفاوضات بشأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل متعددة الأطراف، فلا يمكن تجاهل التأثير السلبي على أجواء المفاوضات بفعل حالة المواجهة التي تكاد *تشبِهُ الحرب الفعلية* بين إسرائيل وإيران.

٢- إضافة إلى ذلك، ففي حالة القيام *بعمل عسكري* ضد إيران، فسوف تترتب عليه نتائج عكسية لأجَلٍ لا يعرف أحد مداه. كما أن المنطقة لا يمكنها تحمُّل النتائج المترتبة على عمل عسكري.

٣- على المُنَظمِين لمؤتمر ٢٠١٢ النظر في تعيين مفاوض متخصص للعمل وراء الكواليس – وسيط تتوافق كل من إسرائيل وإيران على محادثته، بينما يظل الوضع بلا حديث مباشر بينهما. وتقترح مجموعة العمل إيجاد *دبلوماسية مكوكية على غرار كيسنجر*، تبقى مِفتاحيّة وسِرِّية بينما تظل على تواصل مع المُيَسِّر لمؤتمر عام ٢٠١٢.

٤- ينبغي أن تسير عملية تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين *بالتوازي* مع المفاوضات متعددة الأطراف.

٥- ينبغي على الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية المؤثرة (روسيا، والاتحاد الأوروبي) توضيح موقفهم من هاتين الدولتين، مع الربط بينه وبين تصورات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والذي يمكن النظر إليه كوسيلة للمساعدة في حل القضايا الأخرى طويلة الأمد.

مؤتمر عام ٢٠١٢ كجزء من عملية أوسع نطاقا:

١- ينبغي على المُنَظمِين أن يُرَكّزوا على اتخاذ خطوات لتفادي فشل المؤتمر وما قد يترتب من عواقب مُدَمِّرة - وبالتالي عليهم تحديد جدول أعمال يركز على الشروع في *عملية طويلة الأجل*.

٢- تُشكّل عملية التحضير الجيد للمؤتمر أهمية بالغة. وخاصة أن المنظمات غير الحكومية قطعت شوطا طويلا في هذا الشأن، وأن ما قاموا به متاح لمن يريد. وأيضا، ينبغي أن ندرك مدى الثقة التي تتمتع بها بعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

٣- في هذا السياق، يحتاج المُيَسِّر وفريقه أن يُعَوِّلوا على الخبرة والمعرفة من أجل بناء وضمان الثقة *بَيْنَه وبين الأطراف الإقليمية المعنيَّة*.

٤- إذا كان التأجيل مطلوباً، فينبغي أن يكون ذلك قراراً محسوبا، ومطروحا بالفعل في جدول أعمال المُيَسِّر منذ البداية وليس إجراء يُلتجَأ إليه كملاذٍ أخير.

(٢) توصيات مجموعة العمل الفنية (مؤتمرات الباجواش الفنلندية، ٢٠١١/١١/١٨)

الرئيس: أولي هاينونن، زميل بارز، معهد هارفارد كينيدي الحكومي.

المقرر: ميكائيل مورينج، مستشار بارز، هيئة السلامة الإشعاعية والنووية في فنلندا.

مجال المعاهدة

يمكن اعتبار اتفاق الضمانات الشاملة (CSA) والبروتوكول الإضافي (AP) الصادرَيْن من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بمثابة معيار للتحقق. ومع ذلك، يجب إضافة بنود بشأن تفكيك برامج الأسلحة النووية الحالية. وهذا يعني أيضا أن سجلات وتقارير المحاسبة الخاصة بالمواد النووية، والمعلومات المتعلقة بتصميم المنشآت قد تختلف عن تلك المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الشاملة. وبالمثل، يمكن أن تكون التعهدات بالسرية أكثر صرامة.

لابد أن يُنَصَّ بوضوح على علاقة هذه المعاهدة بأنظمة التحقق الأخرى مثل معاهدة حظر الانتشار النووي. ولا يزال من غير المؤكد إن كان ينبغي أن تقتصر هذه المعاهدة على الأسلحة النووية أم أن تشمل جميع أسلحة الدمار الشامل. ومن البنود الأخرى التي يمكن أن تشملها المعاهدة: الصواريخ البالستية، وغيرها من وسائل القصف، ونظم الدفع البحرية ومراقبة الصادرات والواردات ذات الصلة. ومن المحتمل أن تبقى خارج المعاهدة، عمليات التخصيب وإعادة المعالجة بغرض الاستخدامات السلمية، نظراً لأنه يُسمَح بها أيضا في إطار معاهدة منع الانتشار.

الأدوات القانونية وأساليب التحقق

تتطلب المعاهدة تحديد نوعية البيانات والتقارير التي يجب إعدادها، وتسمية كيان مسئول عن المراقبة لمخاطبته والاحتكام لديه. وهذا الكيان ستكون مهمته ترتيب المسائل المتعلقة بالتحقق وقد يُصدر بيانات سنوية عن نتائج التحقق، سواء بمفرده أو بالتوافق مع الطرف موضوع حالة التحقق. وبالنسبة للتدابير المطلوبة لمعالجة حالات عدم الامتثال فمن الصعب كتابتها في معاهدة، لأن هناك تفاوتا كبيرا في مستويات عدم الامتثال. ورأى البعض في معاهدة جنوب شرق آسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (SEANWFZ)، وهي معاهدة سارية حاليا، نموذجا يمكن الاقتداء به. وبالرغم من مناقشة جرت بشأن إمكانية إضافة اتفاقيات ثنائية إلى المعاهدة إلا أن أحداً لم يحبذ ذلك على وجه العموم.

المطلوب من هذه المعاهدة أن تكون خالية من أي تمييز، وأن تشمل بنودا لكشف أية أنشطة لا يتم الإعلان عنها. وقد جرت مناقشة حول ما إذا كان ينبغي أن تُبنَى المعاهدة على الهيكل الحالي للأمم المتحدة، وما أهمية الدور الذي يمثله توقيع وتصديق الطرفين بالنسبة للمعاهدة. وفيما بعد، يمكن أن يضاف للمعاهدة أيضا بنود تتعلق مثلا بالحد من الأسلحة التقليدية والقيود المفروضة على حمولة الصواريخ والقاذفات.

إن عملية التحقق يمكن تنفيذها من خلال نظام إقليمي، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لوكالة الطاقة الذرية دور في التحقق. وهذا النوع من البنود المسموح بها بموجب المعاهدة بشأن تفعيل التحقق سيكون له دور هام في تهدئة نبرة الحديث. وعلى سبيل المثال، فإن عمليات التفتيش التي يمكن إطلاقها بطلب من أحد أطراف المعاهدة قد تصبح صعبة من الناحية السياسية.

الترتيبات الداعمة

إن من شأن التعاون في مجال الاستخدام النووي السلمي - سواء على المستوى الإقليمي أو المتعدد الجنسيات - أن يدعم المعاهدة. ويجب وضع نموذج للتعامل المالي للهيئة التي ستباشر عملية التحقق ولتفكيك القدرات الحالية. كما يمكن أيضا تضمين تدابير بناء الثقة وتدابير السلامة النووية في إطار المعاهدة.

القدرات الحالية للأسلحة النووية

تُعتَبَر عملية تفكيك الأسلحة النووية وترسانات الأسلحة الحالية عملية شاقة ومُعقّدة. وكخطوة أولى يجب وقف أي إنتاج جديد من هذه الأسلحة. وقد يكون أسرع الطرق هو نقل الأسلحة الحالية إلى خارج المنطقة، ثم تفكيكها في دول المنشأ. ومع ذلك يجب أن يتوقف تقديم التسهيلات والمعلومات الخاصة ببناء الأسلحة النووية. وهذه العملية تتطلب المراقبة على المدى الطويل. وينبغي في نهاية المطاف إعادة التوازن بالنسبة لحجم المواد النووية المُعَدّة للاستخدام السلمي في الدول التي يُفتقَد فيها حاليا مثل هذا التوازن. ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض الخبرة السابقة في هذه النوعية من النشاط.

نحو اتفاقية مستديمة

بالنظر إلى التعقيد الماثل في الوضع الحالي، فمن المتوقّع أن تمر فترة انتقالية طويلة قبل أن تصبح المعاهدة في كامل قوتها. وربما يمكن أن تتحدد هذه الفترة الانتقالية في ضوء معاهدة منفصلة. وتُعتبَر شروط بدء سريان المعاهدة مُهمَّة للغاية، إذ ينبغي صياغتها بحيث لا تخلق تأخيرات لا لزوم لها. وقد يكون إصدار بيان واضح عن عدم البدء باستخدام أسلحة الدمار الشامل بمثابة خطوة أولى نحو التوصل إلى معاهدة نهائية.

(٣) توصيات مجموعة العمل الثقافية (مؤتمرات الباجواش الفنلندية، ٢٠١١/١١/١٨)

الرئيس: أ. متفرغ/ ريجو هينونين، جامعة شرق فنلندا.

المقرر: جُوها راوتجارفي، خبير بارز في الضمانات والأمن النووي، هيئة السلامة الإشعاعية النووية في فنلندا.

النموذج الأمني يزداد سوءا أكثر من أي وقت مضى – ضرورة تغيير القِيَم التي توجِّهُنا

مع أن الثقافات البشرية تبدو قوية في "التفاوض" بشأن تلبية احتياجات قانونية، لكنها تضعف عند محاولة تلبية الاحتياجات المعنوية الأخرى. ومع ذلك، فإن اتباع نهج قانوني قد لا يمنع الظلم في كثير من الأحيان. والقوانين تصدر دائما متأخرة بعد وقوع الحدث، كرد فعل لمخالفات سلوكية.

دعونا ننظر إلى الوراء قليلا في التاريخ حتى نضع معضلتنا الحالية في السياق. في ديسمبر عام ١٩٣٨، اخترع أوتو هان وسيلة لفصل اليورانيوم. في فبراير ومارس ١٩٣٩ كان هناك حوالي ٢٠٠ من العلماء الذين يعرفون كيفية بناء قنبلة نووية.

كتب كارل فريدريش فايتزيكر: "في ذلك اليوم ذهبتُ إلى جورج بيتشت لمناقشة الوضع، وتَوَصَّلنا إلى ثلاثة استنتاجات:

١- إذا كانت هناك فرصة لبناء قنبلة، فسوف يفعل ذلك شخص ما.

٢- إذا كانت هناك قنبلة، فسوف يقوم باستخدامها شخص ما.

٣- يبقى هناك خياران بالنسبة للبشرية: إما أن تُدمِّرَ البشرية نفسها، أو أن تتغلب على مُسبِّبات حرب نووية ".

في اليوم الذي أدرك فايتزيكر هذا الأمر، قرر أن يصبح فيزيائيا، يبحث في حلول للمشكلات المترتبة على الطاقة النووية. واليوم، نحن بعيدون عن التغلب على مُسبِّبات حرب نووية.

كل ما سبق يعني بالنسبة لنا *الآن* أنّ علينا أنْ نتوقع حدوث تطورات خطيرة للغاية في المجالات العلمية والإنسانية والأخلاقية، ويجب *تنكير* السياسيين بمسؤولياتهم بكل حزم، من أجل حشد الإرادة لإحداث تغيير جذري.

إن ما تَكرَّرَ ترديده في نطاق الأمم المتحدة في التسعينات من الحاجة إلى تغييرات جذرية، يُشدِّد على الأسس المعنوية للأمن. والمعنى المقصود من "الأمن البشري" أن الأمن يجب مراعاته في كل ممارساتنا اليومية: في السياسة والاقتصاد (ما يسمى بـ "قيم التملك")، والعلاقات الثقافية، بما في ذلك الصدامات الثقافية (ما يسمى بـ "قيم المحبة")، وعلى المستوى الوجودي، والشخصي، بما في ذلك نظرتنا العالمية الدينية والفلسفية (ما يسمى بـ "قيم الوجود").

لا توجد وسيلة مباشرة للمضي قدما في تحقيق هدف ما. ولنأخذ مثلا هدف إبرام معاهدة دولية بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية NWFZ. وذلك لأن هناك عوامل كثيرة جدا غير معروفة بين الأطراف، والتي تجعل من تنفيذ المشروع بمثابة "salto mortale" (طفرة قاتلة). وبعبارة أخرى، تبدو المخاطر عالية. قد تكون مسألة كفاءة وأهليّة الحوار لها أهمية مِفتاحية في هذه المعادلة. ويوفر مؤتمر ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط فرصة حقيقية للعمل لإجراء تغيير في النموذج الأمني، من خلال وسائلِ كفاءة وتخصصية الحوار. وبعبارة أخرى، فإن إقامة حوار بين الأطراف يمكن أن يمثل حافزا للتغلب على القضايا الراهنة المتمثلة في فقدان الثقة والمعلومات المضللة.

ويعني ذلك في *الممارسة العملية*، أن الحل يرتبط بتمثيل جميع الأطراف بلا استثناء، ودعوتهم جميعا كي يشاركوا ويساهموا في إنجاح مؤتمر الشرق الأوسط ٢٠١٢، وما سوف يعقبه من أنشطة. ويمكن النظر إلى المؤتمر باعتباره اجتماعا استهلاليا لهذا الجهد الكبير. ومن الضروري مراعاة توفير أجواء جيدة ، وأن يُهيئ المؤتمر بيئة لحوار حقيقي مفتوح بين الأطراف. أما أية أجندات خاصة، وإن بدت مشروعة، سواء كانت فردية أو إقليمية فيجب أن تنضوي تحت لواء الأجندة الأكبر. ويُعتبَر المؤتمر أداة أساسية في هذه العملية.

الحاجة إلى تقديم الجانب الأخلاقي في السياسة

إن أخلاقيات المسؤولية تقتضي المساءلة. فأي جهة (مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو مُيَسِّر مؤتمر عام ٢٠١٢، إلى آخره) تشارك في العملية على أي مستوى، وبأي طريقة - لابد أن تكون مسئولة عن شيء ما؛ وهي مسئولة أمام أعضائها وأمام "الآخرين". تلك الجهة مسئولة عن إقامة علاقات جيدة، واتخاذ إجراءات سليمة، وتقديم تيسيرات مشروعة، على أن تكون معقولة وعادلة ومناسبة. كما يجب على هذه الجهة أن تتصرف من منطلق النوايا الحسنة، والدوافع النبيلة، والأساليب الشريفة، بحيث يمكن تقبّل بعض حالات الفشل ومعالجتها بشكل مناسب (ينم عن السماحة والكرم). يجب الالتزام بروح هذه القيم وتحقيقها عند تنفيذ الاتفاقات. وتتمثل الرسالة الأساسية في أن هناك حاجة إلى اتفاق شامل يُعبّر عن جميع الأطراف ويدعوهم إلى التصرف بمسئولية، توافقا مع روح المؤتمر.

هناك تَحَدٍّ بوجه خاص في فهم التنوع في المفاهيم الثقافية والدينية، والطريقة التي يتم بها وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ. وتساهم كل جماعة ثقافية ودينية - على تنوعها - بطريقتها الخاصة في تحقيق الانسجام بين مجموعة الدول، وهي بذلك تحافظ على استمرار هذه المهمة الأمنية المعقدة. ويتعيَّن على مختلف المثقفين في كل مكان أن يقوموا على الفور ببذل الكثير من الجهد في هذا الشأن.هناك الكثير من الأمثلة العملية المُجَسَّدة في نطاق الجهات الدولية المختلفة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون، وغيرها، وهذه الأمثلة تساعد في التأكيد على أهمية فهم تَحَقّق الانسجام في ظل التنوع، كما تُسَهِّل توجيه عمليات التفاوض وما سيتبعها من خطوات تنفيذية.

بناء الثقة والضمانات المُؤَكّدة

حتى نكون قادرين على تلبية الاحتياجات المُلِحّة للمجتمع البشري والمتعلقة بوجوده، يجب أن تتوفر الثقة. ولن تتوفر هذه الضمانة إلا عن طريق الحوار بين الجماعات المختلفة (الثقافية والدينية، وغيرها). وتقوم هذه الثقة، من ناحية أخرى، على أساس التثبت من مصداقية الجهة المعنية (مثل وكالة الطاقة الذرية) والقضية المُثارة (على سبيل المثال تصريحات إيران ونتائج تفتيش وكالة الطاقة الذرية). الثقة ضمانة يجب بناؤها وتوطيدها والمحافظة عليها. كما يجب تَوَخِّي الحذر جيدا من أي جهة يتبين أنها تفتقد الموضوعية أو الأهلية أو الكفاءة.

ويشير استعراضٌ موجزٌ لقضية إيران إلى أن كثيرا من الجهد تم استثماره في ضمان التقيد بالتعهدات المُلزِمة بصورة رسمية. كما تم التقليل من مخاطر الفشل وعدم الامتثال. ويتضح من وجهة النظر هذه أن سجل الإنجاز يقترب من الكمال. وتجدر الملاحظة أنه من الصعب على ما يبدو تأسيس قضية على أرضية عدم امتثال إيران. فما هي المشكلة إذن؟

يجري تطبيق اتفاق الضمانات الشاملة (CSA) على إيران، مَثَله كمعاهدة عدم الانتشار في جميع الدول الأخرى، على النحو المتفَق عليه من قِبل إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنعكس النتائج في وضع الترتيبات الفرعية (مثل إصدار الجزء العام، مدوَّنة ٣-١) والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة. ولكن كيف يكون التصرف عندما تبدو الاتفاقات الفرعية - مع ذلك – عاجزة عن تقديم ترتيبات فعالة وممارسات تنفيذية، مثلما يُفتَرَض في مسألة إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ هل هناك جدوى من الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن، أو كإجراء بديل، إلى اللجوء إلى اتفاق الضمانات الشاملة وإجراء تفتيش خاص؟ وفي الحالة الأخيرة، فإن الجهة المعنية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ستكون أيضا في وضع يمكنها من التصدي بشكل مناسب وفعال للقضايا الأمنية ذات الصلة، مع دعم متوقع من جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

يتبين من قضية إيران ضرورة أن يُنظر إلى استخدام التفتيش الخاص كإجراء عملي، وليس كأداة سياسية. وهذا يعني أن اللجوء إلى هذه الأداة سيكون أيضا مؤشرا لتعبئة الكفاءات المطلوبة في الوقت المناسب لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بوضع معين. وما يعنيه هذا هو أن التفتيش الخاص ينبغي أن يكون أداة موضوعية لتقييم الامتثال للمعاهدات الدولية فضلا عن تقدير التهديدات المحتملة على صعيد الأمن الإقليمي والعالمي.

أيضا، يجب على الوكالة الدولية والدول الأعضاء فيها أن يؤكدوا أنه سيتم احترام التعهد المُلزم قانونا بالتفاوض على الترتيبات الفرعية، وما يتصل بها من بروتوكولات، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة. وهذا يعني أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول بشأن أية قضايا ترتبط باكتمال قوائم جرد مخزون الأسلحة أو بمعلومات حول الأنشطة النووية في أي دولة، فعندئذ ينبغي الإبلاغ عنها في الوقت المناسب وبطريقة موضوعية مع الأخذ في الاعتبار الهواجس الأمنية المشروعة، ذات الطبيعة الإقليمية والعالمية.

واسترشادا بهذه القيم الأساسية، ومن خلال تعبئة جميع الكفاءات المطلوبة، بما في ذلك من يمتلكون كفاءات الحوار، يمكن أيضا معالجة الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل على نحو ملائم، وحصر استخدام جميع المواد والأنشطة النووية في خدمة أغراض سلمية، كما حدث في حالة جمهورية جنوب أفريقيا.

ويجب توجيه الاهتمام إلى الكفاءات والإجراءات التي تُمَكّن من التفريق بين الشرعية الرسمية من ناحية، والحالات التي تبدو فيها على المَحَكّ قضايا أكثر اتساعا مثل الأمن الإنساني، من الناحية الأخرى. قد يكون لهذا التفريق أهمية قصوى عند تنظيم وتنفيذ العمل بهدف إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كفاءة الحوار ووضع أجندة سلوكية

إن افتقاد الأهلية والمهارة في إدارة الحوار هو أحد المعوّقات التي يُخشى أن تُسهِم في عدم القدرة على مواجهة القضايا الأمنية المعقدة. ويمكن بإيجاز توصيف المقصود بكفاءة الحوار بأنها المعرفة بالثقافات والأديان وقواعد الحوار، وفهم الأبعاد المتعددة للغة، والمقدرة على تجنّب التعميم. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن المنظمات المحلية غير الحكومية تملك خبرة عملية طويلة، وفهما عميقاً بشئون الشرق الأوسط. ويجب أيضا أن يُستَغلَّ بشكل كامل في المحافل الدولية ما لديهم من خبرة ومعرفة، وما يتمتعون به في مجتمعهم من ثقة.

وراء كل حوار ناجح هناك أجندة سلوكية مشتركة. وهذا يعني أنه في إطار الحوار يوجد على الأقل مبدأ سلوكي عالمي واحد، مثل الاحترام والمساواة والمعاملة بالمثل. وفي هذه المبادئ ضمانة لنجاح الحوار، بتوفير والمحافظة على جو من الأمانة والثقة المتبادلة. وبدون ذلك، من الصعب أن يتلاقى طرف على قدم المساواة مع الطرف الآخر. مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى الفشل الكامل. وحتى لا يحدث ذلك، لابد أن تتوفر منذ البداية *أجندة سلوكية مُحكَمة*، لكي تُرسِيَ الأسس السليمة لنجاح المؤتمر.

تعلُّمُ كفاءةِ الحوار - عن طريق الممارسة

هناك فرصة للنجاح، خاصة وأن ذات الأهداف يشترك فيها عدد لا بأس به من الجهات الفاعلة. كما تتوفر أيضا كل مقومات النجاح من الموارد والخبرة العملية ومختلف الأدوات والمؤسسات والقدرات الشخصية. بل سيكون هناك حينئذٍ برامج وخطط عمل يمكن إطلاقها مِن قِبَل بعض الهيئات مثل وكالة الطاقة الذرية أو المفوضية الأوروبية أو العديد من الجهات الحكومية الفاعلة. ويمكن – بل يجب - توجيه الموارد إلى المشاريع التي من شأنها أن تَدعَمَ وتُسَهِّلَ سُبُل التقدم في عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

١- يجب السماح للجهات السابق ذكرها بتوجيه الموارد لخدمة هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛

٢- ينبغي ضمان المرونة في استخدام الأدوات والموارد المالية المتاحة، كما ينبغي أن تتسم السياسات والأحكام التي قد تقيّد عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بقدر أكبر من المرونة؛

٣- ينبغي أن توضع المقترحات المذكورة في الاعتبار، من أجل توفير أجواء إيجابية خلال مؤتمر الشرق الأوسط ٢٠١٢، وما بعده؛

٤- على الكيانات المسئولة عن الأمان الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، أن تقوم فورا بالعمل لإتاحة الفرص لبناء القدرات التقنية والتشغيلية المطلوبة للنهوض بمستويات الأمان في هذه المجالات؛

٥- يجب تطوير وتحسين كفاءات ومهارات الحوار بكل جدية ونشاط. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى إعادة النظر في برامج وموارد وكالة الطاقة الذرية والمفوضية الأوروبية، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتوجيهها لخدمة هذا الهدف؛

٦- يجب الوفاء بالسياسات والممارسات الإدارية من خلال إجراءات عملية ملزمة، حتى يمكن إنجاز الأهداف المرجوة في الوقت المحدد؛

٧- يجب الشروع فورا في العمل على إنشاء المراكز والشبكات المتخصصة في المجالات الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك وحدات الشرق الأوسط.

الروح السائدة: لا يمكن أن يفشل المؤتمر

من أجل ضمان نجاح مؤتمر الشرق الأوسط ٢٠١٢، يُقتَرَح تنظيم جدول الأعمال، والأنشطة والإجراءات بالطريقة التي تؤدي إلى تحضير جيد لأجواء المؤتمر، بل والنظر إلى أي تعثر في بعض المجالات في نهاية المطاف باعتباره أحد "الدروس المستفادة" بدلا من رؤيته كانتكاسة سلبية، وبالتالي فهمه على أنه من النتائج الهامة للمؤتمر. وهكذا سيمثل المؤتمر، حين ينعقد، رمزا للنجاح في جميع الأحوال، لكونه جزءا لا يتجزأ من عملية طويلة في انتظارنا.